عدن والمكلا ولحج وتجربة الأرض والاستثمار..

من مرحلة التكيف مع الواقع إلى مرحلة الصعود إلى الاستثمار

الأمناء/ كتب/ د. شيخ سالم بانافع:

بداية ميلاد الاستثمار بمفهومة الاقتصادي والتجاري كان مرافقًا لميلاد دولة 22 مايو 1990م، هذه الدولة التي لم تعرف الاستقرار إلا لفترة محدودة منذ بعد 1994م إلى2007م أما بقية عمرها فبدايته كانت حروب واغتيالات واضطرابات وأطماع ولم تتعاف هذه الدولة إلى اليوم نتيجة بنيتها الأساسية التي تمت في لحظات زمنية انفعالية وفورية، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فكانت لحظات ميلادها مثالية أكثر مما وجب أن تكون واقعيةٍ وأن تتمٍ على مراحل وتقييم كل مرحلة سلباً وإيجاباً، ولكننا سنتحدث عن موضوع الاستثمار في أهم ثلاث مدن في الجنوب، فقد قامت هذه الدولة بتأسيس الهيئة العامة للاستثمار في مارس 1992م، أي بعد صدور قانون الاستثمار رقم (22) لعام 1991م بعام، وبموجب قانون الاستثمار وقرار الإنشاء صارت الهيئة العامة للاستثمار ومكاتبها في المحافظات جهة مختصة ومسئولة عن تنظيم وترويج الاستثمارات وتعمل كنافذة واحدة، حيث توجد مكاتب للجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار في مبنى الهيئة.

وما يثير الدهشة والإعجاب أن الهيئة قد نجحت في تجاوز الحدود وتقوم بالترويج للاستثمار اليمني في مصر من خلال عقد ندوة في القاهرة خلال شهر يوليو عام 2021م لترويج للاستثمار اليمني في مصر، وهذا هو ما دفعني أن أعقد العزم وأن أبدأ بكتابة هذا المنشور ولأنني قد بدأت أفقد السيطرة على الاستمرار في صمتي لأفضي بما يضيق منه صدري وتحتبس به ومعه أنفاسي، وهو معوقات وأسباب تعثر عجلة الاستثمار في عدن والمكلا ولحج، خاصة وأن بداية ميلاد موضوع الاستثمار في مدينة عدن والمكلا ولحج قد تم تدشينه بداية التسعينيات بمنهجية اتسمت بالعشوائية المفرطة حتى عام 1997م، بعدها مر ملف الاستثمار بفترة إرباك وارتباك ومحاولة فرز لنوعية المستثمرين الحقيقيين من شريحة المتسلقين على الاستثمار ومحاولة سحب الأراضي المخصصة للاستثمار وإلغاء تلك العقود الملغية في الأصل بمرور الفترة وعدم حتى الشروع بالتنفيذ، وأما منذ ما يسمى بالربيع العربي الذي دمر الأوطان ومنها اليمن فقد سلك ملف الاستثمار طابعاً وآليةً تتسم بالهمجية والمزاجية التي عنوانها «القوة» ويفرض واقعها وأهدافها ونتائجها فئة من غير المستثمرين الحقيقيين، وهم تلك الفئة التي يجب أن تسمى «فئة المتاجرين والمضاربين والهمجيين المستقوين» وهذه من أكبر المعوقات الأساسية للاستثمار في تلك وهذه المرحلة، التي بسببها دخلت البلد في شبه غياب للدولة كلها بمؤسسات وهيئات ومصالح ومكاتب وزارات معاقة ومكتسحة بل وشبه مشلولة وتعيش الدولة حالة رخوة لم يشهد لها التاريخ اليمني مثيل.

مقارنة الأهداف المحلية بالأهداف الدولية للاستثمار

إن المقارنة الطبيعة لموضوع الاستثمار في أغلب الدول المجاورة هو عبارة عن هدف يتحقق بعدة عوامل تفضي إلى تحسين اقتصاد أي دولة من خلال قيام تلك الدولة بإصدار قوانين استثمارية، تمتع المستثمرين بالإعفاءات الضريبية وكذلك بسهولة الحصول على الأراضي المهيأة بالبنية التحتية بإيجارات سنوية رمزية ترتفع ببداية تشغيل المنشأة أو بيع شقق في العمارات والفلل السكنية لأي مشروع عقاري إسكاني، وتلك المبالغ التي تحصلها الدولة من ريع تلك الأراضي تقوم بتخصيصها لصالح تطوير الأراضي المستقبلية للاستثمار من خلال قيام الدولة بإعادة إنفاق الأموال اللازمة بتخطيط وتطوير المناطق الاستثمارية التي تحددها الدولة في خططها وبرامجها السنوية وترفدها بكل مستلزمات البنية التحتية خاصة في المناطق الاستثمارية المخصصة للصناعة من أجل أن يتمكن المستثمر الحقيقي من تنفيذ مشروعه بكل سهولة ويسر، ويتمكن من تحقيق الربح ومن وتوفير فرص عمل لفئة الشباب والخريجين والمهارات العاملة، كل هذه النتائج تسهم في تقليص نسب البطالة، هذا ما هو متبع بكل دول العالم.

ولنعد للمقارنة لملف الاستثمار المحلي لكي نراجع تجربة اليمن الاستثمارية وما قامت به الهيئة العامة للاستثمار من ندوات وطباعة البرشورات كما أصدرت التعديلات المتتالية لقانون الاستثمار رقم (22) لسنة 1991م والذي في مواده الختامية ألغى قانون الاستثمار وتنظيمه رقم (5) لعام 1990م الصادر في عدن قبل الوحدة بأشهر، ثم عدل هذا القانون بالقانون رقم (14) لسنة 1995م والذي عدل بالقانون رقم (29) لسنة 1997م . ثم عدل القانون بالقانون رقم 22 لعام 2002م، ويعتبر هذا آخر قانون ساري المفعول إلى يومنا هذا وتنطبق أحكامة على كافة المشاريع المرخصة بالرأس المال اليمني أو العربي أو الأجنبي، كما يهدف القانون في المادة (1) منه إلى تشجيع وتنظيم استثمار رؤوس الأموال اليمنية والعربية والأجنبية في إطار السياسة العامة للدولة، وأهداف وأولويات الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما لا يتعارض مع أحكام الشرعية الإسلامية كل هذا النشاط التي قامت به الهيئة العامة للاستثمار فهو من الجانب النظري فقط إما في الجانب العملي فلا شيء يذكر باستثناء بعض المشاريع المحدودة لبيوت تجارية معروفه اعتمدت على ذاتها في معالجة كل ما اعترض مشاريعها، ولهذا فإننا سوف نتطرق إلى بعض معوقات الاستثمار بمنشورات لاحقة بإذن الله وعلى شكل حلقات متتالية.

التهميش الملفت الذي تتعرض له مديرية الملاح وكوادرها

الأمناء/كتب/ أمين الأمين العلوي:

لا يخفى على أحد ما يعانيه أبناء مديرية الملاح وجميع القرى والمناطق التابعة لها من تهميش يطالها في شتى الجوانب الخدمية، سواء الأساسية منها أو الكمالية، ومثال على هذا التهميش هو ما يطال مدير دائرة الشهداء والجرحى في المديرية الأخ المناضل (عوض صالح سالم الدعجري العلوي) الذي يبذل جهودا جبارة في عمله كمدير لدائرة الشهداء والجرحى، يعمل بجهوده الشخصية منذ سنوات بدون أن تقوم الجهات المختصة باعتماد مرتب شهري مقابل عمله الجبار الذي يقوم به، بينما الأشخاص الآخرون الذين هم في دفعته في المديريات الأخرى تم اعتماد مرتب شهري محترم لهم.

فلماذا هذا التهميش لهذه المديرية وكوادرها العاملة فيها، ناهيك أن الأخ عوض أحد أعمدة الحراك الجنوبي في ردفان بشكل عام ومن أول الشرارات الساعية نحو التحرير والاستقلال منذ ما قبل 2007 ولا زال سائرا على درب النضال، وهو من نخبة المجلس الانتقالي الجنوبي في المديرية، لكن لا ندري ما الأسباب التي تجعل الجهات المختصة تهتم بالمديريات الأخرى وكوادرها بينما تهمش بشكل ملحوظ مديرية الملاح، ونحن بدورنا في الإعلام نوجه نداء استغاثة للجهات المعنية بأن تلتفت لهذا المناضل الذي كان وما زال مديرا لدائرة الشهداء والجرحى في المديرية بدون أن يعتمدوا له حتى مرتبا شهريا وهو رجل لديه أسرة ولا يملك سوى مرتب تقاعدي لا يتجاوز الـ24 ألف ريال، فهل يا قياداتنا الرشيدة هكذا تعاملون من بذلوا أعمارهم في خدمة هذا الوطن وأبنائه؟ هل هكذا تجازونهم بكل هذا التهميش والامتهان؟ أليس من حق هذا المدير أن يحصل على مرتب مقابل عمله أسوة بأقرانه في باقي المديريات؟

نترك لكم الإجابة يا قياداتنا الرشيدة.